

نفي العزوف ونفي وجوب فعل شيء او تركه عليه فبني  
وعني التاكيد بقوة او رعت في الشيء والقيام بنفس  
لا يستلزم هذه الامور وان كانت مستلزما لوجوب الوجوه  
والعدم والباق والمخالفة للحوادث والنزاهة عن الغايب  
فالمراد بقول بعضهم ان الاستغناء الذي قسره  
القيام بنفسه خالص انه اخص عن كل ما سواه  
والحسن المراد انه لا عموم فيه اصلا لما علمت من استلزامه  
ما ذكره **قوله** ويدخل في ذلك اي في وجوب  
النزاهة عن النقص واسرار ذلك الى انه عام لشموله  
ما ذكره وغيره كالعدم والمخالفة للنقص كما عمل  
المحدث والغناء مثلا **قوله** اذ لو لم يجب له  
هذه الصفات التي اخبره اي بان كانت جائزة  
وانما حملناه على ذلك وان كان نفي الوجوب يتم  
من اجواز والاستحالة لان لزوم الحاحية اي المحركة  
لا يترتب الا على اجواز الوجود لا على استحالة  
وهذا قياس استثنائي حذف منه الاستغناء به  
القائله كذا احتجنا به الى ذلك باطل فطل المقدم  
وثبت لفتنهم الذي هو وجوب تلك الصفات  
وهو المطلوب وبيان ذلك تفصيلا ان تقول  
لو لم يكن الوجود واجبا بان كانت جائزا للاحتجاج  
الى الشاغل الاستحالة وقوع اجازة بنفسه  
والاحتجاج ببناء في الاستغناء ولو لم يكن له القدم  
بان كان حادقا للاحتجاج الى المحدث والاحتجاج  
ببناء في الاستغناء ولو لم يجب له البناء بان اسكن  
ان ياحقه العدم كانت جائزا لوجود الصدق  
حقيقة

من الاستغناء  
وروى ذلك وهو ان  
والصفتان الكلام او  
من الصفات التي لا  
عندنا انما هي  
الاولوية التي لا  
حل ولا غير ذلك  
على ما مره الى  
بذكر ما مره الى  
الايمان بغير  
بكونه ما يترتب  
الوجود بان  
انما هو وجوب  
الصفات

حقيقة اجازة عليه وجواز الوجود ويستلزم الاحتجاج  
الى الفاعل لا استحالة وضعه اجازة بنفسه والاحتجاج  
ببناء في الاستغناء ولو لم يجب له القيام بنفسه  
بان احتجاج الى تخصيصه لكان حادقا والمحدث  
فستلزم الاحتجاج الى المحدث والاحتجاج بالاستغناء  
او احتجاج الى محل كان صفة والصفة تحتاج الى محل  
فقوم به والاحتجاج ببناء في الاستغناء ولو لم يجب  
له السمع وما في معناه بان كان متصفا بصدقه  
الذي هو نقص لكان محتجا اليه من يدفع عنه  
النقص والاحتجاج ببناء في الاستغناء وانما  
النقص هنا للذليل المعاني في السمع وما بعده  
وان كان النقص اقوي منه كما مر لان الاندراج  
انما يتبني على الذليل المعاني لا النقص  
كما هو واضح **قوله** يعني ولو اوزمها بالرفع فاعلم  
فصل المحدث عن اي ويختلف في لوازمها او المظوف  
على وجوب وانما بذلك الى ان في كلام  
المصنف حذف العاطف والمظوف والتقدير  
ولو اوزمها **قوله** استلزام استغنايه من  
اضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف تقديره  
ما ذكره من الصفات وقوله بقوله متعلق ببيان  
**قوله** وهذا اي عدم الحاحية الى المحدث المعتبر  
من المقام وكذا ما بعد وقوله وقارة تكون اي  
الحاحية **قوله** ويؤخذ منه اي من استغناءه  
ما سواه وقوله اي ما اي فعلا وحكمه يحصل  
بخصه اي مقصوده وهو المصلحة التي يستلزمها

من الاستغناء  
من الصفات التي لا  
عندنا انما هي  
الاولوية التي لا  
حل ولا غير ذلك  
على ما مره الى  
بذكر ما مره الى  
الايمان بغير  
بكونه ما يترتب  
الوجود بان  
انما هو وجوب  
الصفات